

الثورة الجزائرية

فى المناقشات البرلمانية الفرنسية سنة 1957.

~~~~~ أة. عتيقة مصطفى \*

مقدمة: إن التطورات التى عرفتها الثورة الجزائرية سنة 1957 على صعيد العمل العسكري والسياسي ما فتئت تؤثر على الحياة السياسية الفرنسية، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة توسيع دائرة الاهتمام بهذا الموضوع، ذلك أن الثورة الجزائرية لم تثر ردود فعل متماثلة لدى مختلف الأطراف السياسية، حيث تتجه هذه الدراسة إلى مناقشة الثورة الجزائرية فى البرلمان الفرنسى من حيث ما هو مطروح من قضايا خاصة بالجزائر وموقف البرلمان الفرنسى منها، وتقييم مدى مشاركة هذا الأخير فى صياغة القوانين، واقتراح الحلول الخاصة بالجزائر خاصة على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية. فالعملية تتعدى كونها مناقشات روتينية لجمال القضايا المطروحة، لكنها عملية رصد لنجوعة من المواقف والحلول التى اقترحتها الحكومة الفرنسية، وناقشتها مختلف المجموعات البرلمانية الممثلة بدورها لتيارات سياسية وإيديولوجيات مختلفة.

1- المناقشات البرلمانية على عهد حكومة غي مولي: قبل أن نتطرق إلى واقع مناقشة "المسألة الجزائرية" فى المؤسسات الحكومية والبرلمانية الفرنسية سنة 1957 لا بد أن نشير إلى الصعوبات البرلمانية التى واجهتها حكومة "غي مولي"، والتى ما فتئت تتشكل منذ نتائج الانتخابات العامة فى 02-فيفري 1956م، وإن كانت لم تجسد أزمة حقيقية من طرف المعارضة، لكنها ستتحقق لاحقاً- وهذا ما عبر عنه الملاحظون السياسيون-، وبخاصة فى ظل المشاكل المالية والاجتماعية التى عرفتها فرنسا آنذاك، وكذلك بوادر انتقادات حيوية من طرف وسط اليمين، والذي سبق وأن ساند الحكومة فى سياستها الخارجية ونشاطها فى الجزائر.

ومجدداً ستحتل القضايا الجزائرية الريادة فى اهتمامات السياسة الفرنسية، وبخاصة أن ذلك تزامن وبعض الأحداث التى أثارت الجدل لدى بعض رجال السياسة، وكذلك العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الفرنسية، ويتعلق الأمر بتصفية السيد فروجي Froger بوسط الجزائر يوم 28 ديسمبر 1956م، وهو رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر *interfédération des maires*

\* - أستاذة مادة العلوم الاجتماعية بالتعليم الثانوي- وأستاذة مستخلقة بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران.

d'Algérie، حيث شهدت مراسيم دفنه أحداثا نتج عنها جرح الكثير من المسلمين، وأشار حينها الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" إلى مؤامرة بشعة قادها "دوبري" تنادي بإسقاط حكومة "كوتي"<sup>(1)</sup>.

في هذه المرحلة ستحتل المسألة الجزائرية مكانة هامة في باريس، وبخاصة أنها جاءت في وقت اشتد فيه الصراع بين الحركة المصالية (M.N.A) وجهة التحرير الوطني، كما كانت الحكومة الفرنسية بصدد التحضير لاقتراح عرف بـ "إعلان النوايا" (Déclaration d'intentions)، والذي تم التمهيد له في مناقشات محدودة قبل عرضه على هيئة الأمم المتحدة.

لقد عرض غي مولي اقتراحه أمام مجلس الوزراء بصفته رئيس المجلس يوم 09 جانفي 1957م رفقة السيد روبر لاكوست، حيث أكد رئيس المجلس من خلال اقتراحه هذا أن المشكل الجزائري يتعلق أساسا بضمان تعايش مجموعتين دون أن تقضي الواحدة على الأخرى، وأكد أن فرنسا لن تسمح أبدا لأقلية أوروبية مرتبطة بمصالح اقتصادية أن تستغل الأغلبية المسلمة، وبالمقابل لن تسمح أيضا بأن تسحق هذه الأغلبية الأقلية...، وأضاف غي مولي أن فرنسا لن تفرط في الجزائر<sup>(2)</sup>. وبعد استعراض بعض المؤشرات التي ميزت الأوضاع الخارجية سنة 1956، أكد غي مولي على عرضه المطلق وغير المشروط لوقف القتال، ووعد بانتخابات الهيئة الموحدة بعد ثلاثة أشهر تعقب عودة الأمن والاستقرار في ظل ضمانات خارجية، وأضاف أن الجزائر سيتم تسييرها وفق ثلاثة معايير هي: المساواة في الحقوق بين جميع سكان الجزائر مهما كان أصلهم أو دينهم، والتعايش بين المجموعتين المسلمة والأوروبية، وضمان حرية واسعة في التسيير شرط ضمان استمرارية العلاقة بين الجزائر وفرنسا.

لقد اعتبر الرأي العام الفرنسي ومثله الأحزاب السياسية الفرنسية أن تصريح غي مولي لم يأت بالجديد إلا نادرا، في وقت كان فيه ممثلو جهة التحرير الوطني بنيويورك يؤكدون إصرارهم على أن المفاوضات مع فرنسا لن تتم إلا في ظل الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، وحتى بالنسبة للصحافة الفرنسية فإن الانقسام كان واضحا انطلاقا من خلفيات سياسية، حيث أن جرائد الوسط ووسط اليمين أشهرت بخطورة ما تضمنه التصريح بشأن الهيئة الانتخابية الموحدة، فحين اعتبرت جريدة France Tueur أن التصريح كان ضروريا فهو خطاب الحكمة والنوايا الطيبة كما وصفته.

لقد أتاح تصريح غي مولي الفرصة لأن تكون القضية الجزائرية عنصرا حيويا في الحملة الانتخابية التي ستجري في أواسط شهر جانفي في المقاطعة الأولى للسان (1<sup>er</sup> secteur de la seine) من أجل تعويض النائب المتوفى مؤخرا السيد دومورو جيافر (Demoro Giaffer) - راديكالي اجتماعي -

على مستوى الدوائر التالية: (5، 6، 7، 13، 14، 15)، وقد جرت هذه الانتخابات بباريس حيث ضمت الهيئة الانتخابية حوالي 500000 ناخب، كما عبرت نتائج هذه الانتخابات عن التغيير الحاصل على مستوى الرأي العام الفرنسي، وبخاصة في باريس مقارنة بانتخابات 02 جانفي 1956م، وإن كانت المنظومة الانتخابية الباريسية دعمت بأغلبية السياسة الجزائرية المقترحة من طرف الحكومة\*.

لقد شهدت هذه الانتخابات فشلا ذريعا للمرشحين الفالوازيين Valoisien - المنداسيين - وهم من الراديكاليين وكذلك الحركة البوجادية - نسبة لمؤسسها بيار بوجاد - والتي تراجعت نحو الولايات الداخلية، وبشكل متناقض فإن نجاح المرشحين المستقلين - independent - جاء ليعزز مؤقتا الموقف البرلماني للسيد غي مولي رغم تحفظات هؤلاء بشأن بعض النقاط الأساسية الواردة في تصريح غي مولي يوم 09 جانفي 1957م. وفي ظل هذه النتائج واجهت المجموعة البرلمانية الراديكالية على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية صعوبات منذ فشلها في الانتخابات السابقة، كما تضرر الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة في ظل تفاعل أحداث الجمر الأخيرة، لذلك كانت إمكانية الاتحاد مع الشيوعيين غير ممكنة، بينما سجل المرشحون الاشتراكيين تقدما طفيفا مقارنة مع انتخابات 02 جانفي 1956م.

وفيما يلي عرض لبعض جوانب النقاش حول المسألة الجزائرية، من خلال جلسات مجلس الوزراء - conseil des ministres - أو الجمعية الوطنية - l'assemblée nationale - .

أ- المشكل الجزائري (22-30 جانفي 1957) والنقاش حول تنظيم مقاطعات ما وراء البحر: لقد جاء النقاش حول الجزائر تمهيدا للمناقشة المتوقعة أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة المنتظر انعقادها يوم 28 جانفي 1957م، حيث كان غي مولي في تواصل مع وزير الخارجية كريستيان بينو، والذي سيتوجه إلى نيويورك لهذا الغرض، وقد تمحور النقاش حول البرنامج الخاص لحكومة غي مولي على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث شرح هذا الأخير اقتراح 09 جانفي 1957م، فعلى الصعيد الداخلي استدعى رئيس المجلس رؤساء الجمعيات والأحزاب السياسية (باستثناء الشيوعيين والبوجاديين) من أجل الحصول على موافقتهم الشكلية على المبادئ الأساسية الواردة في الاقتراح فيما يخص الجزائر، مشيرا إلى رفض الثوار القبول بعرض وقف القتال واحتفاظهم بأمل حصول تغيير في السياسة الجزائرية الفرنسية، لكن الكثير من التحفظات أخذت بعين الاعتبار عمق المشكل الجزائري حيث رفض الراديكاليون والمعتدلون اقتراح الهيئة الانتخابية الموحدة، والإجراءات التي تم اختيارها لتجسيد مشروع غي مولي، ولكن يبدو أن القبول الذي انتظره غي مولي بعد الرسالة التي توجه بها يوم 13- جانفي - 1957 لمختلف التشكيلات السياسية لم يتحقق، وخاصة في ظل تفاقم الوضع بالجزائر

بعد إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني وحاولته الفاشلة ضد الجنرال سالان<sup>(3)</sup>.

في شهر فيفري بدأ الوضع أكثر هدوءاً، إذ تفرغت الجمعية الوطنية الفرنسية والمجلس الوزاري لمناقشات تقنية بحتة، ولكن الأمر لم يستمر فقد تطور الوضع بالجزائر وأصبح من الصعب حل بعض المشاكل الاقتصادية والمالية، كما أن آثار أزمة "السويس" مازالت سارية المفعول ومسألة التصويت على ميزانية الدولة لم يفرغ منها بعد، فضلاً عن ارتفاع الأسعار والنشاط النقابي.

وعلى الصعيد السياسي، استمر النشاط الحزبي وبدأ واضحاً بالنسبة للأغلبية سواء الجمهوريين-الاجتماعيين، وحتى الاشتراكيين أن المشكل داخلي لا يمكن أن يبقى على الاستقرار الحكومي، وأصبح بإمكان المناقشات الحزبية أن تهدد حكومة غي مولي، فبالنسبة للراديكاليين الفالوازيين عاد صراع التيارات بمحدة، حيث عارض مننداس فرانس سياسة الحكومة الحالية، ولدى المستقلين جاءت الانتقادات الحادة التي وجهها السيد ديشي Duchet ضد سياسة محاباة الاشتراكيين في مسألة التوظيف، حيث أكدوا مع أواخر شهر فيفري موقفاً معادياً لجموع سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية خاصة<sup>(4)</sup>.

ب- المسألة الجزائرية وصداها بفرنسا (1-17 فيفري 1957): خلال الأيام الأولى من شهر فيفري توافدت على إقامة المجلس الوزاري إجابات وردود فعل الشخصيات والهيئات السياسية الفرنسية على رسالة غي مولي، مما أتاح الفرصة لمناقشة واسعة وعلمية، لكنها لم تأت بالكثير ويبدو واضحاً إجماع مختلف التشكيلات والشخصيات السياسية على أن الروابط القائمة بين فرنسا والجزائر غير قابلة للزوال، كما عبرت عن قصور هيئة الأمم المتحدة في إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية، هذا وقد أثارت الإجراءات المشار إليها في "اقتراح غي مولي" تحفظات عديدة، فالسيد إيدغار فور Edgar Faure وفي إجابته على رسالة غي مولي أشار إلى أن ما ورد في تصريح هذا الأخير لا يعدو كونه شذوذاً ومسحاً للتفكير الذي طالما تميزت به الحكومات البرلمانية، بينما اقترح السيد بليفان روني Plevén René نائب U.D.S.R- الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة- فكرة المائدة المستديرة، في حين أكد مننداس فرانس على ضرورة تعديل فعال وحقيقي للنشاط السياسي<sup>(5)</sup>.

والواضح أن غي مولي قد فشل عندما أراد تجسيد اتحاد وطني **union nationale**، من أجل تأكيد صيانة المبادئ المدافع عنها في نيويورك من طرف المفوضية الفرنسية، بدليل إجماع أغلب التشكيلات على فكرة عدم أهلية وقصور هيئة الأمم المتحدة وارتباطها بفكرة أن الروابط الفرنسية الجزائرية غير قابلة للزوال.

إن الأجوبة التي حظي بها رئيس المجلس الوزاري، بينت الصعوبات التي سيواجهها البرلمان الفرنسي في تثبيت أغلبية متلاحمة حول سياسة جزائرية واضحة المعالم، حيث أن الموقف الذي تبناه الحزب الاشتراكي والذي اعتبر أن تصريح 09 جانفي هو كل متكامل لا يمكن أن نستثني منه أي جزء، هذا الموقف جعل من الصعوبة بمكان التعايش مع المستقلين والراديكاليين.

ومهما يكن فلا بد من القول أن النجاح الدبلوماسي الذي حققه بينو Pineau لصالح فرنسا من خلال التصويت النهائي لهيئة الأمم المتحدة، كان بفضل "اقتراح غي مولي" المؤرخ في 09 جانفي 1957م، كما أشار إليه السيد بيفلملين Pflimlin والذي أكد رفقة السيد جول موش Jules moch - نائب اشتراكي-، وسوستيل Soustelle - نائب جمهوري اجتماعي- على ضرورة أن تقوم الحكومة الفرنسية وتتصرف بسرعة قبل انعقاد الدورة الخريفية لهيئة الأمم المتحدة، حيث صرح قائلاً: "على فرنسا أن تتصرف بسرعة، فليس في نيويورك ولكن في الجزائر وأكثر في باريس، أين المشكل الجزائري يطرح بحدة ويحتاج إلى حل"<sup>(6)</sup>، هذه العبارات لجأك سوستيل تعبر عن خطورة الوضع في منتصف شهر فيفري وبخاصة أمام تصاعد النشاط العسكري لأفراد جيش التحرير الوطني بالجزائر، والذي أدى إلى منح الجنرال ماسو Massu سلطات مطلقة، وإن حقق هذا الأخير بعض النجاح لكنه كرس مجددا الصراع حول المساواة والفعالية، حيث وقعت الكثير من الأحداث مثل توقيف مجموعة من المحامين المسلمين بالجزائر مما زاد من القطيعة بين المجموعتين.

خلال النصف الأول من شهر مارس 1957 وبعد عودة غي مولي من الولايات المتحدة الأمريكية فتح المجال لمناقشات برلمانية تقنية بحتة، وخلال النصف الثاني من نفس الشهر أثار المشكل الجزائري الكثير من الجدل ودفع إلى إيجاد بعض الحلول كمشروع التقسيم الذي اقترحه الراديكالي هارسن Hersant، والذي أثار هو الآخر جملة من المناقشات. ويبدو واضحاً أنه بسبب طول مناقشات السياسة العامة والتباطؤ في تطبيق الإصلاحات الموعودة بالجزائر أثارت جملة من الاضطرابات ليست في صالح حكومة غي مولي، وقد سبق وأن بدأت المناقشات حول شمال إفريقيا منذ 20 مارس 1957 بداية بتدخل السيد لوجوندر Le gendre - نائب مستقل - والذي صرح قائلاً: "إننا لسنا بحاجة إلى خطة ولكننا بحاجة إلى التطبيق".

إضافة إلى التدخل المطول للسيد جورج بيدو Georges Bidault نائب عن M.R.P - الحركة الجمهورية الشعبية-، والذي احتج بقوة ضد ما عرف بـ Procès de tendance intolérable الذي طبق في الإدارة الجزائرية، من جهته النائب الشيوعي كازانوف Casanova قال: "إن المسألة

الأساسية ليس أن تكون الجزائر مستقلة أم لا، ولكن هل ستكون بفضل فرنسا أو ضدها"، لتواصل المناقشات يوم 21 مارس بعد تدخلات ثلاث نواب مستقلين هم: ( Montel, Frédéric. Dupont, T.sorni)، ومن جهته أشار سوستيل أن اقتراح 09 جانفي وفيما يخص الإجراء الذي اتخذته الحكومة لا يمكن تطبيقه، واقترح من جهته قانون "نقاهة" Statut de convalescence.

أما فيما يخص ردود رئيس المجلس "غي مولي" أمام هذه التدخلات التي تناول معظمها المراجعة الدستورية، فضلا عن المسألة الجزائرية- وهي موضوع دراستنا-، وبشأن هذه الأخيرة رد غي مولي على مقترحات السيد لاكوست مؤكدا على مقدمة الهيئة الانتخابية الموحدة معتبرا ذلك تعبيرا عن المساواة بين سكان الجزائر. ولقد كشف تصويت الثقة يوم 29 مارس 1957 عن التراجع البطيء للوضعية البرلمانية لحكومة غي مولي: 221 صوتا مقابل 188 ضد و 110 ممتنعين، حيث تشكلت الأغلبية الضعيفة من الاشتراكيين، M.R.P والراдикаليين، ونصف مجموعة U.D.S.R والجمهوريين الاجتماعيين، وقسم كبير من الممتنعين شمل المستقلين و R.G.R - تجمع اليسار الجمهوري-، أما المعارضة فتشكلت من الشيوعيين والبوجاديين وغير المنداسيين.

ورغم الهدنة البرلمانية التي ميزت شهر أفريل إلا أن الأمر لم يسمح بحدوث انفراج في الحياة السياسية والاجتماعية، وبخاصة في ظل انتخابات مقاطعات ما وراء البحر عقب القانون الإطار، كما أن النتائج الداخلية للمسائل الجزائرية مازالت حيوية، مظاهرات فردية، رسالة الجنرال دولابالارديار DelaBallardière، استقالة الأستاذ كابتان Capitant، وقرار الحكومة الفرنسية بتنصيب لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية- Commission de sauvegarde des droits et des libertés individuelles- كذلك المحاولة الفاشلة لإرسال لجنة راديكالية إلى الجزائر، والذي زاد أكثر من حدة عنف المعارضة التي تظاهرت ضد سياسة وشخصية روبر لاكوست، فالمسألة الجزائرية جعلت الفرنسيين في صراع داخلي لذلك شبهها بعض الملاحظين السياسيين بقضية دريفوس Dreyfus، هذا وسيواصل النقاش حول طرق التهدئة وتصاعد الوضع بالجزائر، حيث نشر بهذا الصدد إلى حديثين منفردين حظيا باهتمام الصحافة الفرنسية، الأول يتعلق بالجنرال De la Ballardière - كومنندو لأحد قطاعات الجزائر-، والذي طلب الاستقالة من منصبه، كذلك السيد كابتان Capitant - وزير سابق للتربية الوطنية في حكومة ديغول، أستاذ بكلية الحقوق بباريس- والذي أعلن عن رفضه وإنكاره للظروف التي انتحر فيها تلميذه السابق علي بومنجل- حسب المراجع الفرنسية-، هذه الأحداث ستعرض على مجلس الوزراء يوم 03 أفريل<sup>(7)</sup>.

يوم 13 أفريل أخذ البرلمان عطلته إلى غاية 14 ماي، ولكن النقاش حول الطرق المتبعة في الجزائر لم ينته، حيث تناول رئيس المجلس "غي مولي" هذا المشكل في خطابه يوم 14 أفريل بـ *Chalons sur Marne*، وعبر عن رفضه المطلق للطريقة المعتمدة من طرف الصحافة في تناول بعض الأحداث الفردية وتعميمها. ولكن أمام تفاقم المشاكل المالية والاقتصادية ومشكل الجزائر، تراجعت حكومة الاشتراكي "غي مولي" لصالح حكومة الراديكالي "بورجيس مونوري" *Bourges Maunoury* المدعمة من طرف الاشتراكيين.

2- المناقشات البرلمانية على عهد حكومة بورجيس مونوري: على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية، نسجل تدخل ثلاث نواب شيوعيين وواحد تقدمي - *Progressiste* - هم السادة: (*Meumier, Tourtand, Lamps*) حيث أكدوا أهمية الثورة الجزائرية، مما دفع "بورجيس مونوري" لتحديد موقفه بصدد هذه المسألة، ولا بد من الإشارة أنه بعد الصعوبات التي عرفتتها حكومة "مونوري"، عرفت مناقشات برلمانية هامة حول السوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم - للطاقة الذرية - وكذا السلطات الخاصة *Pouvoirs spéciaux* من أجل تحقيق الاستقرار داخل المتروبول، وفي مرحلة ثانية حول شمال إفريقيا، ولكن قضية الجزائر ستحتل مجددا الريادة في اهتمامات السياسة الفرنسية خلال الفترة (10-25 جويلية 1957)، وخاصة في ظل جملة من التطورات.

وإلى غاية نهاية شهر سبتمبر، استحوذ على اهتمامات النشاط الحكومي كل من السياسة الاقتصادية والمالية والقانون الإطار الخاص بالجزائر، وفكر "مونوري" في اجتماع للبرلمان في دورة استثنائية آخر شهر سبتمبر من أجل النقاش حول القانون الإطار الخاص بالجزائر، ويبدو أن الوضع السياسي كان مضطربا منذ الاتصالات الأولى بين الحكومة والجمعية الوطنية ولجانها، وإذا كانت المشاكل الاقتصادية والمالية قد حظيت ببعض فرص التسوية والاتفاق إلا أن المسألة الجزائرية أزمّت الوضع، وبسبب القانون الإطار وضعت حكومة "مونوري" في زاوية الأقلية وأصبح لزاما عليها تقديم استقالتها.

لقد ظلت المسألة الجزائرية تشد الانتباه وبخاصة أن هذه المرحلة تزامنت وتكثيف جبهة التحرير الوطني لصراعها القائم مع الحركة المصالية في المتروبول، وهي تسعى دائما أن تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، الأمر الذي تجسد في حملتها الدعائية خلال زيارتها للدول الاسكندنافية، كذلك تطور الوضع العسكري بالجزائر وثقل حجم العمليات والضحايا، لكن أعمال "لجنة الحماية" سمحت بأن تهدأ المناقشات نسبيا، رغم ذلك ظلّ الرأي العام حساسا كما أشارت جريدة *Le*

Figaro، فنتائج معتدلة وأكثر هدوء للسيد Louis Martin Chauffier والذي اصطحب خلال زيارته للجزائر ثلاث ممثلين أجانب من اللجنة الداخلية. ومنذ 21 أوت شرع مجلس الوزراء في السيطرة على الخطوط العريضة للقانون الإطار، وقد صرح بالمناسبة "روبير لاكوست" أن القانون الإطار هو مناسبة للتقريب بين المجموعتين في الجزائر، وأضاف أن ثلاثية "غي مولني" ستظل قائمة.

وأمام ضغط الرزنامة الخارجية، حيث يستوجب على السيد كريستيان بينو الذي سيسافر قريباً إلى أمريكا أين سيعرض في العديد من دول أمريكا الجنوبية وضع فرنسا، وبالتالي على الحكومة أن تضع وبسرعة مشروع القانون الإطار موضوع المناقشة، ولكن "مونوري" اعتبر أن تحرير وصياغة هذا القانون بشكل محدد سيثير الجدل لدى مختلف الاتجاهات المشكلة للأغلبية، حيث لن يكون نص القانون جاهزاً عند انعقاد مجلس الوزراء. هذا، وقد اجتمع "مونوري" بالمجموعات السياسية، حيث استقبل يوم 22 أوت السيد روجي Rogier والسيد لوبران كيرين Le Brun-Kerin - كاتب عام مساعد لـ M.R.P.، وكذا السيد إيدغار فور، ويوم 23 أوت استقبل اثنين من النواب المعتدلين هما: السيد بول ريبير Paul Ribeyre والسيد لويس جاكينو Louis Jacquinot، ويبدو أن المعتدلين ظلوا رافضين لكل أشكال الإصلاح التي تسعى إلى إنشاء جهاز تنفيذي جزائري، وقد تواصل النقاش في الأسبوع الموالي حول نقطتين أساسيتين: إنشاء الجمعية الانتخابية الموحدة من أجل تمثيل مجلس المقاطعات، وتوسيع السلطات التنفيذية والتشريعية التي حولت للجزائر.

حيث عمدت جمعيات الفرنسيين الموجودة بالجزائر إلى رفض الهيئة الانتخابية الموحدة، ومعارضة أولئك الذين يطالبون بحلول لا مركزية أكثر، وقد رفض مитران Mitterand - نائب U.D.S.R. - كل الحلول التي قد تؤدي إلى الانفصال، كما عبر الحاكم العام السابق للجزائر "سوستيل" عن رفضه للقانون الإطار.

لقد توالى المجالس الحكومية منذ 11 سبتمبر 1957م أين تمت معارضة القانون الإطار داخل الحكومة، وداخل قسم كبير لدى مجموعة وسط- اليمين في البرلمان، حيث ظل السيد أندري موريس André Morice - وزير الدفاع الوطني - وهو راديكالي يرفض كل الإجراءات التي قد تؤدي إلى إنشاء مجلس سياسي وتنفيذي يتمتع باستقلال ذاتي، كذلك هاجم اليسار المشروع عندما اعتبره السيد ديفار Deffere - اشتراكي - أنه غير مرض، وفي ظل هذا الجو المضطرب قررت الحكومة يوم 11 سبتمبر استدعاء البرلمان لدورة استثنائية ليس يوم 24 سبتمبر، ولكن في 17 سبتمبر، أين ستتم المناقشة الاقتصادية، والتي ستستقطع في وقت قدمت فيه لجنة الداخلية عرضها حول القانون

الإطار بالجزائر، إذ كان على الحكومة أن تتبنى ميثاق القانون الإطار قبل أن تعرضه على الهيئة الوطنية، وفي اجتماع نهائي لمجلس الوزراء بتاريخ 13 سبتمبر حاولت تبني اتفاق نهائي، حيث لعب "غي مولي" دور المصالحة وبخاصة أمام الأصوات الراضية للهيئة الانتخابية الموحدة أو إنشاء أي نوع من الهيئات الفيدرالية بالجزائر، وتصاعدت أصوات كل من أندري مورييس وسوستيل ولاكوست منادية بالجزائر الفرنسية.

من جهة ثانية، نسجل المعارضة التقليدية للشيوعيين والبوجاديين ووسط- اليمين حيث اعتبر السيد بول ريموند Paul Reymond وخلال زيارته للو.م.أ أن مشروع القانون الإطار سيفتح الطريق أمام انفصال الجزائر عن فرنسا، هذا وقد رفض الجمهوريون- الاجتماعيون الإطار الفيدرالي. وفي التوصية التي أقرها المكتب الوطني للحركة الجمهورية الشعبية -M.R.P- اعتبر أن القانون الإطار وحتى يكون فعالا لابد وفي أقرب الآجال إشراك ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري من خلال توظيفهم في المؤسسات الجديدة المحلية والفيدرالية أين تكون السلطات حقيقية ومحددة. وخلال الفترة (20-21 سبتمبر) جمعت مائدة مستديرة برئاسة "مونوري" موضوعها القانون الإطار، ممثلين عن المجموعات الحزبية، إذ حضر عن الحزب الاشتراكي "غي مولي" وديكسون Deixonne، ومثل دلاديه Daladier الحزب الراديكالي الفالوازي، والسيد بيران Perrin عن R.D.A- L'U.D.S.R- والسيد P.Hteitgen وسيموني Simonet عن M.R.P، وسوستيل عن الجمهوريين- الاجتماعيين، وممثل عن الفلاحين المستقلين payasans Indépendants، وقد عبرت نتائج المائدة المستديرة عن قصور في إيجاد إجماع حول القانون الإطار، الأمر الذي ترك المجال للجمعية الوطنية الفرنسية المنعقدة خلال الفترة (25-27 سبتمبر) أين تدخل كممثل عن الشيوعيين كل من السيد ديكلو Duclos والسيد تورني Tourné رافضين بشدة القانون الإطار، من جهته ركز "سوستيل" في تدخله على النماذج الانتخابية، وشدد على الصعوبات التي ستواجه تطبيق المبادئ الفيدرالية، فحين دافع "لاكوست" عن المشروع الحكومي. وبعد ملاحظات نقدية تقدم بها السادة: ريو Reoyo - بوجادي- وكاين Cagne- شيوعي- ومالبران Malbrant- جمهوري اجتماعي-، وقاي بوتي Gy petit- مستقل-، وبفضل 363 صوتا ضد 207 صوتا انتقلت الجمعية الوطنية إلى مناقشة بنود القانون الإطار، ولكن الجمهوريين- الاجتماعيين الموالين لسوستيل صوتوا ضد القانون، في حين تبني قسم من الراديكاليين المنشقين- dissidents- موقفا مشابها، بينما قرر عدد من المستقلين التصويت ضد المشروع الحكومي، وقد

كشفت النتائج النهائية عن وجود 253 نائبا صوتوا بنعم، و279 ضد المشروع، وجاءت النتائج حسب المجموعات كالاتي<sup>(8)</sup>:

| المجموعات             | العدد | مع | ضد  | ممتنعين | حياديين | عطل |
|-----------------------|-------|----|-----|---------|---------|-----|
| الشيوعيون             | 143   | /  | 139 | /       | 4       | /   |
| تقدميين               | 06    | /  | 06  | /       | /       | /   |
| اشتراكيين             | 101   | 95 | /   | 1       | 4       | /   |
| راديكاليين            | 44    | 26 | 13  | 2       | 1       | 2   |
| U.D.S.R-R.D.A         | 21    | 05 | 01  | /       | 14      | 01  |
| راديكاليون            | 14    | 09 | 05  | /       | /       | /   |
| R.G.R                 | 13    | 05 | 06  | /       | /       | /   |
| I.O.M                 | 07    | /  | 02  | /       | 01      | 01  |
| M.R.P                 | 74    | 67 | 01  | /       | 04      | 01  |
| جمهوريون اجتماعيون    | 21    | /  | 17  | /       | 02      | 02  |
| مستقلين               | 92    | 44 | 38  | 02      | /       | 08  |
| فلاحين                | 12    | /  | 10  | /       | 01      | 01  |
| U.F.F (بوجادية)       | 30    | /  | 30  | /       | /       | /   |
| غير مسجلين            | 11    | /  | 08  | /       | /       | /   |
| فلاحين (نشاط اجتماعي) | 06    | 02 | 03  | /       | 1       | /   |

3- المناقشات البرلمانية في ظل حكومة فيليكس غايار Félix Gaillard: لقد حاول أنتوان بيناي Antoine Pinay خلال شهر أكتوبر إنشاء حكومة مدعومة بالمستقلين لكنه فشل (248 صوتا ضد 198 صوتا)، كذلك الأمر بالنسبة لممثل الاشتراكيين غي مولي (290 صوتا ضد 227 صوتا)، ولكن الراديكالي "فليكس غايار" نجح في إقامة حكومة خلال شهر نوفمبر 1957، وفي خطابه بمناسبة تنصيب حكومته أعلن "غايار" عن إرادة إعادة مشروع القانون الإطار بثقة الجمعية الوطنية (337 صوتا ضد 173 صوتا).

ويبدو أن المناقشات البرلمانية على عهد حكومة "غايار" تركزت حول مسألة تجديد السلطات الخاصة في فرنسا والجزائر - 12 نوفمبر -، حيث أنه وفي البداية لم تركز المناقشات حول القانون ولكن حول تقرير "لجنة الحماية" ومسألة تصاعد العنف، حيث قدم السيد بيار كوت Pierre cot -تقدمي- اقتراحا معارضا للسياسة الحكومية وناقش مع السيد لوبان Lepen -غير مسجل- مسألة سياسة قمع إضافي، وباقي النقاش خصص لمسائل خاصة تتعلق بجميلة بو حيرد، والتي استحضرتها مؤخرا إحدى

مقالات جريدة L'Aurore. كما أتاح التصويت على قانون "السلطات الخاصة" الفرصة لصراع حول مشروع تعديل دافع عنه بيار كوت، ولكن تجديد قانون السلطات الخاصة تمت المصادقة عليه بتصويت 344 صوتا ضد 211 صوتا.

وخلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، طغى مجددا المشكل الجزائري حول القانون الإطار، حيث قدمت الحكومة مجددا مشروعا معدلا للقانون بعدما رفضته الجمعية الوطنية في صيغته الأولى وأواخر شهر سبتمبر، ولكن المواقف لم تتغير كثيرا. ويبدو أن النقاش هذه المرة كان أقل حدة في ظل مناقشات أخرى حول تونس والمغرب حيث بدأ النقاش بعرض السيد قاينار **Gagnaire** - ناطق باسم اللجنة الداخلية للجمعية الوطنية الفرنسية- والذي أكد على ضرورة استعجال الحل السياسي ودافع عن النص المقدم، في حين تدخل السيد سوستيل مجددا من أجل إنعاش سياسة الإدماج، بينما دافع وزير الجزائر لاكوست عن المشروع الخاص بالقانون الإطار الذي سيرسم ملامح جزائر جديدة، ولكن رغم ذلك فإن تدخلات كل من السيد سوستيل ويبدو ومنداس فرانس وميران لم تأت بالجديد، أما الجديد فهو جو الحقد الذي أحاط تدخل المناضل الراديكالي منداس فرانس، حيث قرر أقصى اليمين داخل الجمعية الوطنية عدم السماح لهذا الأخير بالتدخل مما أغضب السيد بيدو، وفي هذا الجو أعرب منداس فرانس عن رفضه لفكرة القانون الإطار، ولكن في نهاية المطاف تم التصويت لصالحه.

ومع نهاية 1957 يبدو أن حكومة غايار قدمت مرحلة جديدة من التشريعات المنحدرة من انتخابات 2 جانفي 1956 من خلال تشكيلة الأغلبية في حكومته، ومن خلال الانتماء السياسي لجزء من وزرائه، وكذلك من خلال التوجه الجديد للسياسة المالية والاقتصادية، كما شكلت مناقشات المسألة الجزائرية داخل البرلمان الفرنسي واحدة من أهم العوامل التي تحكمت في الاستقرار الحكومي من خلال الاختلافات التي أحدثتها لدى المجموعات البرلمانية.

الهوامش:

- 1- رشيد أوعيسى، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص133.
- 2- L'Année politique 1957, revue chronologique des principaux faits politiques, 2ème série, presse universitaire de France, Paris, p02.
- \* من أجل تفاصيل أكثر عن هذه الانتخابات، يمكن العودة إلى المجلة الفرنسية للعلوم السياسية *Revue Française des sciences politiques* العدد 2، أبريل - جوان 1957.

- 3- Jean Pierre Rioux, la guerre d'Algérie et les Français, Paris, Fayard, 1990, p 223.
- 4-Ageron (Charles Robert), histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1970), collection presses universitaires de France, 4ème édition, 1970, p 313.
- 5-Lacoste Yves, Nouschi André, l'Algérie passé et présent, éditions sociales, Paris, 1960, p220.
- 6- L'Année politique, 1957, p14.
- 7-Elsenhaus, Hartment, la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre le passage de la IV à la V république publisud, Paris, 2000, p319.
- 8-L'Année politique 1957, Op.cit, p21.